الأمم المتحدة

A/C.2/56/SR.5

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
7 January 2002
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بارنويل ..... (غيانا)
(نائب الرئيس)

المحتويات

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-55963 (A)
0155963

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

١ - **السيد فالديفيسو** (كولومبيا): أشار إلى أن هذه الدورة تنعقد في سياق غير مسبوق يتسم بعدم اليقين الناجم عن الهجمات الإرهابية ليوم ١١ أيلول/سبتمبر. وقال إن هذه الأحداث المأساوية قد غيرت المعطيات. فقد برزت حدود العولمة والترابط، وبذلك أصبح التعاون الدولي يبدو كحل وحيد للمشاكل الاقتصادية والمالية الدولية.

٢ - وأضاف قائلا إن التوقعات الاقتصادية العالمية ليست جيدة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. فقد كان لبطء وتيرة الاقتصاد آثاره على التجارة الدولية، مما ألغى نتائج الجهود الرامية إلى تحقيق النمو والتنمية في عدد كبير من البلدان. وأفاد بأن البلدان النامية تعاني من نتائج الركود الاقتصادي الذي تشهده البلدان المتقدمة النمو، وذلك بسبب تقلص الصادرات وتدني أسعار المواد الأساسية، وركود التدفقات المالية بصفة خاصة. فقد انضافت إلى الأزمة المالية التي شهدتها نهاية العقد إنعكاسات بطء وتيرة الاقتصاد في البلدان المتقدمة النمو فضلا عن آثار الأحداث المأساوية التي وقعت في الولايات المتحدة.

٣ - وأردف قائلا إن الغرض من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية سيتمثل، في هذا السياق غير المواتي بصفة خاصة، في إعادة تحديد الرهانات الاقتصادية والمالية والتجارية الدولية واغتنام هذه الفرصة الفريدة لتشكيل تحالف دولي جديد من أجل تمويل التنمية. ومن المهم التعاون بغرض إيجاد حلول مشتركة تتيح الحد من ضعف اقتصادات البلدان النامية، الذي يعزى إلى عدم استقرار الموارد الخارجية وعدم المساواة في الوصول إلى أسواق رؤوس الأموال الخاصة، وتعزيز النظام المالي الدولي بحيث يخدم مصالح الجميع ويفضي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية التي حددها المجتمع الدولي. وأضاف أن وفد كولومبيا يؤكد في هذا الصدد المبادرات الهامة الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية (A/55/1000) الذي ستنظر فيه اللجنة التحضيرية للمؤتمر بكل جدية.

٤ - ومضى يقول إن الصعوبة الأساسية بالنسبة للبلدان النامية ولا سيما للبلدان ذات الدخل المتوسط مثل كولومبيا تتمثل في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في سياق عالمي غير مؤات يتسم بالعولمة والترابط. وقد عملت كولومبيا على تحديث مؤسساتها وفتح اقتصادها وتحريك قطاعها الخاص وإضفاء اللامركزية على أجهزة اتخاذ القرار الهامة وزيادة مشاركة المجتمع المدني بغرض استكشاف الإمكانات التي تتيحها العولمة. وأوضح بأن كولومبيا تعترف بأن كل بلد مسؤول عن تحقيق تنميته الخاصة ولكنها تلاحظ أن الترابط يجعل البلدان أكثر تأثرا بتصرفات بلد معين وبأن العولمة تزيد من حدة مشاكل المجتمع العصري. وبالتالي ينبغي العمل جماعة، على وجه الاستعجال، للحد من أثر هذه الحالة على اقتصاد جميع البلدان.

٥ - واسترسل يقول إن أولويات الاجتماع الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية يجب أن تتمثل في توفير الوسائل اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي حقيقي وتنمية اجتماعية فعلية، لجميع البلدان. ويتعين إزالة الحواجز الحمائية لتيسير وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق.

٦ - وفي مجال التنمية المستدامة قال إن على المجتمع الدولي أيضا أن يقيّم مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد قبل عشر سنوات. فلم يحرز سوى تقدم محدود منذ اعتماد إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١. وأوضح بأن كولومبيا لا تزال مصممة على تطبيق مبادئ ريو وتحقيق الأهداف المنصوص عليها في جدول أعمال القرن ٢١. وقد قامت بالكثير في هذا الصدد ولكن الطريق نحو التنمية المستدامة لا يزال طويلا. فنجاح القمة العالمية للتنمية المستدامة

سيتوقف على الالتزامات التي ستأخذها الدول الأعضاء على عاتقها. ومن هذا المنظور فإن كولومبيا عازمة على إجراء تقييم على الصعيد الوطني.

٧ - وقال إن القيام كل ثلاث سنوات بتقييم للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة يشكل موضوعا رئيسيا من أعمال هذه اللجنة. فهذه الأنشطة بالرغم من كونها محايدة وعالمية الطابع لم تحظ بعد بالدعم المالي اللازم لجني ثمرة الجهود المبذولة. وأضاف إن كولومبيا تأمل بأن يكون التقييم الثلاثي بناء وبأن تحظى الالتزامات التي أخذها الجميع على عاتقه في الإعلان بشأن الألفية بما يكفي من الدعم لكي تتمكن منظومة الأمم المتحدة من مساعدة البلدان في تحقيق أهدافها في مجال التنمية.

٨ - **السيد م. دي مورا** (البرازيل): أعلن تأييده للبيان الذي ألقاه في اليوم السابق ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٩ - وأردف يقول إن عدم اليقين الذي يطبع الاقتصاد العالمي المتسم ببطء وتيرة النمو والتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر ازداد حدة بفعل الهجمات الإرهابية ليوم ١١ أيلول/ سبتمبر. فقد أعاد صندوق النقد الدولي النظر في توقعاته للنمو الاقتصادي العالمي في عام ٢٠٠١ باتجاه التخفيض. وأعرب البنك الدولي عن التشاؤم ذاته معلنا بأن البلدان النامية هي أكثر من سيعاني من هذا الوضع.

١٠ - وأضاف قائلا إن تكييف السياسات الوطنية وربطها بالتعاون الدولي هو وحده الكفيل في سياق العولمة هذا بإتاحة الخروج من هذا المأزق مع مراعاة مصالح الجميع. ومن ثم فإنه من الأساسي تعزيز مشاركة البلدان النامية في عملية اتخاذ القرار لا سيما داخل المؤسسات المالية.

١١ - وأردف يقول إن البرازيل اعتمدت نظاما لأسعار الصرف العائمة دون أن تتأثر به أسعار المواد وذلك بفضل نظام مراقبة التضخم. كما عززت سياستها المتعلقة بالميزانية؛ وزادت من صادراتها وإنتاجها الصناعي مما قلص من البطالة في الحواضر. ولذلك فإن البرازيل يرى بأن بمقدوره تجاوز الصعوبات المقبلة ولكنه يذكر بأن بيئة دولية مؤاتية في سياق العولمة هذا حاسمة بالنسبة لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي.

١٢ - وأفاد بأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجديدة يمكن أن تؤدي دورا أساسيا في إنعاش التجارة الدولية شريطة أن تركز على التنمية. وأعرب عن أسفه لكون القطاعات التي تحظى بالاهتمام في مجال التصدير بالنسبة للبلدان النامية لا تخضع لذات الشروط التي تخضع لها القطاعات الأخرى. فالحمائية لا تزال ممارسة شائعة كما أنها لا تزال تعرقل صادرات البلدان النامية. وقال إن البلدان المتقدمة النمو تعطي لنفسها الحق في تقديم إعانات ضخمة لمنتجاتها الزراعية وهو ما يؤدي إلى ظروف سوقية غير متكافئة في القطاعات التي تتنافس فيها البلدان النامية. ولذلك فمن الصعب الاعتقاد بأن الشروع في المفاوضات التجارية الجديدة سيحظى بدعم عدد كبير من البلدان ما لم يكن هناك اتفاق بشأن مشروع محدد وطموح للقطاع الزراعي. وأعرب عن أمل البرازيل في أن يعاد النظر في تدابير مكافحة إغراق الأسواق، الموضوعة أصلا لمكافحة الممارسات التجارية غير الشريفة، لكن المستخدمة لأغراض حمائية.

١٣ - وأضاف بأن البرازيل منشغل كذلك بالخلل في العلاقة بين الاتفاقات بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وفرص الحصول على الأدوية ويأمل في تحقيق توافق بين أهداف القطاع الخاص والمصلحة العامة ألا وهو تمكين السكان من الحصول على الأدوية اللازمة للحياة.

١٤ - ومضى يقول إن التعاون الدولي يشكل أداة أخرى من الأدوات التي تأثرت ببطء وتيرة الاقتصاد. وقال إن البرازيل منشغل بتدني مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية مع العلم أن بعض البلدان غير قادرة على جلب الاستثمارات الخاصة أو الاقتراض من المصارف الخاصة. كما مس تدني المساعدة الإنمائية الرسمية بالأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة بالرغم من الجهود الدؤوبة التي تبذلها المؤسسات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لزيادة كفاءتها وتحقيق نتائج مثلى.

١٥ - واسترسل يقول إن تخفيض الديون وسيلة أخرى لمساعدة البلدان النامية. وقال إن البرازيل يؤيد المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ويرى ضرورة تنفيذها وفقا لمبدأين. فينبغي استخدام الموارد التي أمكن إدخارها في تمويل برامج استئصال الفقر، كما يجب تمويل تلك المبادرة بموارد جديدة وإضافية أي عدم تمويلها عن طريق مبادرات أخرى لصالح البلدان ذات الدخل المتدني، ولا من خلال زيادة معدلات الفائدة على البلدان التي تقترض لدى المؤسسات المالية الدولية.

١٦ - ومضى يقول إن اللجنة الثانية تعلم بأن تهيئة بيئة دولية مؤاتية وتكييف السياسات الوطنية هما الكفيلان وحدهما بتجاوز الحالة الراهنة ولذلك يتعين عليها أن تنظر مجددا في القضايا الاقتصادية الأساسية وتعيد تحديد مجالات التعاون.

١٧ - **السيد م. كيتيخون** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): أعرب عن تأييده الكامل للبيان الذي ألقاه ممثل إيران باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، قائلا إنه يود مع ذلك أن يبين بعض المشاكل المحددة التي تعاني منها مجموعة البلدان النامية غير الساحلية.

١٨ - وأضاف بأن العولمة ولّدت آمالا في الازدهار لم تتحقق دائما لأن الفرص مع الأسف ليست نفسها بالنسبة للجميع. فالأغنياء والأقوياء الذين يمثلون نسبة ضئيلة من سكان العالم هم وحدهم من يستفيد من العولمة. فهذا النظام الاقتصادي الدولي غير العادل لا يبالي بمصالح ومشاكل أغلبية سكان العالم الموجودين في البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية. ويجب تقويم هذا الجور فورا. فمن الممكن إدارة العولمة بشكل يخدم مصالح الجميع. وقال إن المجتمع الدولي ينبغي أن ينتقل لهذا الغرض من القول إلى الفعل.

١٩ - وقال إن منظومة الأمم المتحدة تعترف بمجموعة البلدان النامية غير الساحلية كأكثر مجموعات البلدان هشاشة وحرمانا. وتتمثل مشكلتها الرئيسية في عدم وجود منفذ مباشر على البحر ومن ثم بعدها عن الأسواق الدولية الكبيرة. فهي تتكبد تكاليف باهظة في النقل العابر كما أن منتجاتها التصديرية أقل قدرة على المنافسة. والمشاكل المحددة الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية ليست وليدة اليوم حيث بُذلت جهود من أجل التخفيف من أثر وضعها هذا. بيد أن الإجراءات الملموسة المتخذة لصالح هذه البلدان ظلت محدودة وقليلة الفعالية. فقد أنشئ فريق خبراء حكوميين في عام ١٩٩٣ بغرض النظر في المسألة وإيجاد حلول لها. وفي عام ١٩٩٥ اعتمدت الجمعية العامة مشروع "إطار التعاون العالمي في مجال النقل العابر بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور ومجتمع المانحين".

٢٠ - وأضاف بأن بحث المشاكل المحددة الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية يجب أن يكون على مستوى وزاري حيث يمكن اتخاذ التزامات سياسية. وقال إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تؤيد بناء على ذلك بقوة التوصية الصادرة عن الاجتماع الخامس للخبراء الحكوميين الدوليين بخصوص موضوع تنظيم اجتماع وزاري دولي بشأن التعاون

في مجال النقل العابر وتطلب إلى جميع الأطراف المعنية دعم هذا الاجتماع والأنشطة التحضيرية له والتعاون في هذا الصدد. كما ينبغي أن يستفيد هذا الاجتماع من الخبرات المكتسبة من التعاون في مجال تجارة العبور، وكذا من الدروس المستخلصة من المؤتمرات العالمية. كما يمكن أن يستفاد من استنتاجات مختلف الاجتماعات دون الإقليمية التي انعقدت بخصوص هذه المسألة كأساس لإعداد وثائق مرجعية للأعمال التحضيرية.

٢١ - وأردف قائلا إن مسألة التجارة مرتبطة ارتباطا مباشرا بالمشاكل المحددة للبلدان النامية غير الساحلية. فتحرير التجارة أتاح نمو الصادرات دون أن تستفيد هذه البلدان من ذلك بسبب تهميشها منذ مدة طويلة. وأفاد بأن تمكين البلدان النامية غير الساحلية من الاندماج في التجارة الدولية يقتضي اتخاذ تدابير للمعاملة التفضيلية لصالحها كما يقتضي قيام المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة الدولية والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية بالنظر بشكل جدي في حالة هذه البلدان بغرض حشد الدعم اللازم لحل هذه المشكلة. وسيكون من المفيد اتخاذ تدابير فعالة لتسهيل التجارة وتوسيع نطاق نظام الأفضليات المعمم. وينبغي أن تسمح منظمة التجارة العالمية للبلدان النامية غير الساحلية بالدخول في هذا النظام لأنها تعلم بأن تلك البلدان فقيرة وغير قادرة على الوفاء بمعاييره.

٢٢ - أما في مجال تمويل التنمية فقال إن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ينبغي أن يدرس جميع جوانب هذه المسألة بشكل متناسق ويتوصل إلى مفهوم جديد لتعبئة الموارد المالية من أجل التنمية، مع مراعاة الدور الذي تضطلع بها التجارة بوصفها آلية رئيسية متعددة الأبعاد في هذا المجال، فضلا عن الاحتياجات الخاصة للبلدان الضعيفة والمحرومة.

٢٣ - **السيد ريكيخو** (كوبا): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٢٤ - وأكد بأنه بالرغم من النمو السريع للتجارة والمالية والإعلام والتكنولوجيا فإن الفقر والتهميش وإنعدام الظروف الصحية تزداد تفاقما. وعلاوة على ذلك تتقلص المساعدة الإنمائية الرسمية كما أن أسعار المواد الأساسية ما فتئت تتدهور في حين بلغت الديون الخارجية مستويات لا تحتمل.

٢٥ - وأردف قائلا إن العولمة زادت من حدة عدم التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية. فالبلدان النامية لا تزال مهمشة ولا تستفيد من مزايا العولمة. كما أن الهوة التكنولوجية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ما فتئت تتزايد. فالبلدان المتقدمة النمو تضم أغلبية كاسحة من مستخدمي الإنترنت والمشتركين في شبكة الهواتف المتنقلة فضلا عن مقدمي خدمات الإنترنت. وفي الوقت ذاته هناك ملايين من الأشخاص لا يعلمون بهذه الثروة التكنولوجية ويعيشون في ظروف من الفقر المدقع دون علاج ودون تعليم. وما زال ثلث سكان العالم محرومـا من الطاقة الكهربائية كما أن ملايين الأشخاص في هذا العالم لا يحصلون بعد على الأدوية اللازمة مثل البنسلين.

٢٦ - واسترسل يقول إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير حاسمة من أجل تقويم هذا الوضع كما أنه من المستعجل أن تدمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي بصفة مستدامة، وتتوقف عن أداء دور المتفرج وتساهم بنشاط في عملية اتخاذ القرارات العالمية.

٢٧ - وأضاف بأن مسألة تمويل التنمية أصبحت تطرح أكثر من أي وقت مضى بالنظر إلى الحقائق الجديدة التي تفرضها العولمة. فانعقاد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية أصبح مسألة ملحة بالنسبة لجميع البلدان النامية. وينبغي أن يتيح

هذا المؤتمر إحراز تقدم في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية وإشراك جميع الجهات الفاعلة بشكل مفيد ولا سيما البلدان النامية وتعبئة موارد جديدة تتلائم واحتياجات هذه البلدان فضلا عن إعطاء انطلاقة جديدة للمساعدة الإنمائية الرسمية.

٢٨ - وأضاف بأن بحث مسألة تطبيق الاتفاقات التي أسفرت عنها قمة ريو يشكل تحديا رئيسيا ينبغي لجميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة أن تسعى إلى رفعه بصورة متضافرة وفعالة. ذلك أن القرارات التي أُتخذت بمناسبة انعقاد جميع الاجتماعات الخاصة بالبيئة لم تكن كافية لمواجهة المشاكل الحقيقية والملحة التي تطرحها التنمية المستدامة والتي ما فتئت تتفاقم ولا سيما في البلدان النامية. وقال إن كوبا لا تشك لحظة في أن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي سينعقد في جنوب أفريقيا في عام ٢٠٠٢ سيعتمد قرارات ملموسة في هذا الصدد.

٢٩ - وأردف يقول إنه ينبغي للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي سينعقد عما قريب أن يهتم بالشواغل الرئيسية للبلدان النامية بغرض إدماجها إدماجا فعليا في الاقتصاد العالمي الجديد ومراعاتها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المقبلة. وقال إنه يأمل أن يتمخض ذلك الاجتماع عن اعتماد تدابير ملموسة لصالح البلدان النامية وأن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها في ما يتعلق بمنح معاملة خاصة متميزة لتلك البلدان ولا سيما من خلال فتح أسواقها أمام المنتجات والقطاعات التي تحظى باهتمام خاص من لدن تلك الدول. وأشار إلى أنه لاحظ تعدد تدابير اقتصادية قسرية وأحادية الجانب تفرضها البلدان المتقدمة النمو على البلدان النامية لأغراض سياسية محضة وذلك في إطار تحرير التجارة الذي كثرت المطالبة به. وأضاف بأن كوبا تعاني منذ ما يزيد عن أربعين عاما من حصار اقتصادي وتجاري ومالي مقيت تفرضه حكومة الولايات المتحدة وتعززه قوانين توريسيلي وهلمز - بورتون بهدف دفع شعب كوبا إلى الاستسلام عن طريق تجويعه. وقال إنه يتعين على اللجنة الثانية أن تندد بهذه الأفعال مرة أخرى لأنها تشكل انتهاكا صارخا لقواعد القانون الدولي ولا سيما للمبادئ التي تنظم التجارة بين الدول.

٣٠ - وقال إنه بالنظر إلى التقلص المتواصل للموارد الأساسية الضرورية لصناديق منظمة الأمم المتحدة وبرامجها، فقد آن الأوان أن تنكب اللجنة الثانية على التقييم الثلاثي للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وهي مسألة سيتابعها الوفد الكوبي باهتمام خاص. وأضاف بأن عدة اصلاحات أدخلت بهدف تحسين فعالية وكفاءة الصناديق والبرامج وجعلها أكثر جاذبية للمانحين. وقد أصبح من الضروري من الآن فصاعدا تقييم آثارها في الميدان لأن كوبا مقتنعة أن هذه العملية ستتيح الدفع بالأنشطة التنفيذية وتعزيز الصناديق والبرامج.

٣١ - **السيد أهو-غليلي** (بنن): صرح بأن وفده يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل جمهورية إيران الإسلامية (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين) وكذلك ممثل بنغلاديش (باسم أقل البلدان نموا).

٣٢ - وأضاف قائلا أما فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والمالية والمتصلة بالتنمية فإن منظمة الأمم المتحدة تكرس اهتماما متزايدا لجميع أنواع الصعوبات التي تواجهها مجموعة من الأعضاء الأكثر هشاشة وتتمثل في أقل البلدان نموا ودول القارة الأفريقية والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٣ - وأردف يقول إنه يسعد بنن أن يلاحظ بأن برامج عمل متنوعة قد أعدت لتلبية الشواغل الرئيسية لهذه البلدان. بيد أن هذه البرامج تتطلب على مستوى منظومة الأمم المتحدة وسائل كافية وخطة تنظيمية مكيفة لتنسيق هذه الوسائل ومتابعتها وحشدها ونقلها.

٣٤ - وأردف يقول إن الإرادة السياسية التي تضمن توفير وسائل كافية موجودة من حيث المبدأ وتنعكس في مختلف برامج العمل المحددة ولهذا ينبغي الآن النظر في الخطط التنظيمية المتصلة بتلك الموارد من أجل التوفيق بين الموارد المتوفرة والأهداف التي كرست لتحقيقها. وبالفعل فإن انعدام خطة تنظيمية مناسبة أدى إلى عدم حشد جزء كبير من الموارد، وسوء إدارة أو هدر جزء كبير من الموارد المتاحة وعدم تنفيذ البرامج المعتمدة.

٣٥ - ومضى يقول إن وفد بنن يعرب عن ارتياحه في هذا الصدد للنتائج التي أسفر عنها مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي اعتمد آلية جديدة لتنفيذ برامج العمل المعدة ومتابعتها وتنسيقها وتقييمها حيث إن هذه الآلية ستتيح إذا ما وُضعت بإحكام إعطاء أبعاد جديدة لمختلف التدخلات نسبة إلى الأهداف المتوخاة وتنسيقها على نحو أفضل.

٣٦ - وأعرب عن أمله في إنجاح المشروع القاضي بإنشاء مكتب للممثل السامي للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. كما أعرب عن ارتياحه في هذا الصدد لقرار الاتحاد الأوروبي تأييد هذا الطلب الصادر عن أقل البلدان نموا والذي قدمته رسميا مجموعة الـ ٧٧ متمنيا أن يحظى ذلك القرار بتأييد الجميع.

٣٧ - **السيد كومارو** (جنوب أفريقيا): أعلن عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأشار إلى العملية الإرهابية التي حدثت في الولايات المتحدة يوم ١١ أيلول/سبتمبر وأعاد التأكيد بأن حكومة جنوب أفريقيا مستعدة للتعاون الوثيق مع جميع أجهزة الأمم المتحدة في البحث عن الوسائل المناسبة للقضاء على الإرهاب الدولي. وفي هذا الصدد أعلن على غرار الوفود الأخرى بأنه من الضروري إجراء تحليل دقيق للأسباب العميقة للإرهاب ولا سيما التخلف والفقر.

٣٨ - وأردف يقول إن وفد جنوب أفريقيا قد أشار من قبل خلال الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة إلى أنه سبق لأفريقيا أن درست بتعمق المشاكل الأساسية التي تكمن وراء الفوارق الهائلة بين الشمال والجنوب فيما يخص التنمية، وكذا أسباب استمرار الفقر والتخلف في القارة الأفريقية. ولذلك ظهرت إلى الوجود المبادرة الأفريقية الجديدة التي تتضمن من بين أهدافها القضاء على الفقر في القارة ووضع البلدان الأفريقية على طريق النمو والتنمية المستدامين بما ييسر أيضا إدماجها في عملية العولمة. وفي هذا الصدد أكد أهمية النهوض بالسلام والأمن والديمقراطية والحكم السديد وحقوق الإنسان وإدارة عقلانية للاقتصاد فضلا عن التعاون والاندماج الاقتصادي على الصعيد الإقليمي من أجل تحقيق التنمية. وأضاف بأن المسؤولين الأفارقة ملتزمون بالعمل فرادى وجماعات لترسيخ هذه المبادئ في بلدانهم ومناطقهم.

٣٩ - وأضاف بأن أفريقيا قامت أيضا بتحديد قطاعاتها الخاصة ذات الأولوية لتحقيق تلك الأهداف، إلا وهي تعويض النقص في الهياكل الأساسية لا سيما فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصال ونقل التكنولوجيا والنهوض بتنمية الموارد البشرية وخاصة في مجالات الصحة والتعليم والثقافة وتشجيع تطوير الزراعة وتنويع الإنتاج والصادرات وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق فضلا عن حشد الموارد على الصعيدين الوطني والدولي.

٤٠ - وقال إن البلدان الأفريقية لا تستطيع أن ترفع هذه الرهانات دون دعم من المجتمع الدولي. فالمبادرة الأفريقية الجديدة قد حظيت بالفعل بدعم مجموعة الثمانية وبلدان أخرى متقدمة النمو. كما أيدتها الدول الأعضاء في منظمة

الأمم المتحدة وخاصة في الإعلان الوزاري الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال اجتماع فريق العمل المفتوح باب العضوية المعني بأسباب الصراع والنهوض بالسلم والتنمية المستدامة. وأفاد أنه ينبغي للجنة الثانية، لدى دراستها للاحتياجات الخاصة الأفريقية، أن تراعي المبادرة الأفريقية الجديدة التي تشكل الإطار المرجعي لتنفيذ وتقييم جميع الأنشطة المقبلة لمنظمة الأمم المتحدة في القارة.

٤١ - وأوضح بأن المواضيع التي سيتم تناولها خلال المؤتمر الدولي لتمويل التنمية تشكل أيضا مواضيع أساسية بالنسبة لتنمية البلدان الأفريقية. فحشد موارد إضافية وطنية ودولية ضروري لتحقيق مستويات نمو أعلى ومكافحة الفقر بفعالية وكذلك الشأن بالنسبة لتدفق رؤوس الأموال الخاصة وحفز التجارة وهو ما يسمح بجلب رؤوس الأموال الأجنبية ولا سيما إلى البلدان التي تندر فيها التدفقات المالية الدولية. كما أن إزالة التعريفات الجمركية الباهظة ورفع الحواجز الأخرى غير المباشرة أمام تسويق المنتجات الواردة من البلدان النامية هو أحسن وسيلة لمساعدة هذه البلدان في تحقيق تنميتها بنفسها. وقال إن جنوب أفريقيا تأمل أن يشكل المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي سينعقد في الدوحة نقطة انطلاق لجولة من المفاوضات التجارية تراعي أهمية التجارة بالنسبة للتنمية.

٤٢ - وقال إنه كان من المتوقع أن يقيم مؤتمر مونتيري أسس تعاون دولي معزز من أجل التنمية ومن أجل اعتماد نهج دولي عالمي حديد إزاء تمويل التنمية. وينبغي التعامل مع مسائل من قبيل التخفيف من الديون الخارجية وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من منظور جديد مضيفا أن جنوب أفريقيا مستعدة تمام الاستعداد للمشاركة مشاركة كاملة في تحديد البارامترات والأولويات التي ينبغي أن تشكل أسس هذه النهوج الجديدة.

٤٣ - وأفاد بأن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي سينعقد في جنوب أفريقيا ينبغي كذلك أن يجدد التزام المجتمع الدولي بأهداف التنمية المستدامة وبالتكامل بين سياسات التنمية الاقتصادية الرشيدة بيئيا والعادلة اجتماعيا. وبذلك سيتيح المؤتمر المساهمة بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية وإخراجها من وضعية التهميش. فلا يزال الفقر يشكل أحد أكبر المخاطر بالنسبة للتنمية المستدامة ولهذا اقترحت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الموضوع التالي لمؤتمر القمة العالمي: ''القضاء على الفقر من أجل تحقيق التنمية المستدامة''. وأضاف أنه يجب، في هذه المناسبة، اتخاذ مبادرات خاصة في ميادين المياه والطاقة والتنوع الإحيائي والأمن الغذائي ومكافحة التصحر وتدهور التربة. وبالرغم من الالتزامات التي أخذت في مؤتمر ريو في عام ١٩٩٢ وخلال مؤتمرات دولية أخرى فإن الموارد اللازمة للبلدان النامية لتحقيق التنمية المستدامة لا تزال غير كافية. ولهذا سيكون من المفيد أن ينظر مؤتمر القمة العالمي في هذه المسألة وكذلك في مسألة إدارة التنمية المستدامة. كما ينبغي أن يسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية على الصعيد الدولي وكذلك أهداف القمة الألفية. وعلاوة على ذلك ينبغي أن يعد نهجا جديدا إزاء إدارة التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد فإن الدراسة التي تجري حاليا للإدارة البيئية السديدة على الصعيد الدولي ستؤدي دورا هاما ولا سيما فيما يتصل بضرورة تحسين فعالية الهياكل والنظر في المشاكل التي تثيرها ازدواجيتها.

٤٤ - ومضى يقول إن اللجنة الثانية ستولي أيضا أهمية كبيرة للتقييم الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية للأغراض الإنمائية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. فقد أدى تقلص مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى تقويض القاعدة المالية لهذه الأنشطة، مما أثر على قدرة المنظومة على مساعدة البلدان النامية. بيد أنه أعرب عن

ارتياح جنوب أفريقيا للتصريحات الأخيرة التي أدلت بها بعض البلدان المتقدمة النمو والتي التزمت من جديد بتحقيق الأهداف في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية في أقرب وقت ممكن. وأضاف قائلا إنه لا ينبغي مع ذلك للبلدان النامية أن تعتمد كلية على المساعدة الإنمائية الرسمية بالرغم من أنه لا بد من التسليم بأهميتها على الأجلين القصير والمتوسط وكذلك بدورها الحفاز في حشد موارد أخرى لصالح التنمية.

٤٥ - وقال إن مسألة تحسين التنسيق بين أجهزة الأمم المتحدة المكلفة بالمسائل المتعددة القطاعات أصبح أكثر استعجالا. ولهذا الغرض فإن تعزيز المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة سيتيح الإسهام في إعداد نهج منسق إزاء أنشطة المنظمة في الميدان. وإضافة إلى ذلك فإن المشاركة الكاملة لحكومات البلدان المستفيدة من برنامج معين، في صياغة خطة إطارية للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تكتسي أهمية حيوية.

٤٦ - واسترسل يقول إن مكافحة الفقر لن تتسم بالفعالية إلا إذا بذلت جهود حقيقية من أجل تلبية احتياجات أقل البلدان نموا. ولذلك فإن وفد جنوب أفريقيا يؤكد مجددا التزامه إزاء التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا وسيعمل كل ما في وسعه لضمان المتابعة الفعالة التي لن يتحقق أي هدف بدونها.

٤٧ - **السيد ألوبو** (أوغندا): ندد بالأعمال الإرهابية التي ارتكبت ضد الولايات المتحدة بصفة خاصة وضد المجتمع الدولي بصفة عامة معربا عن أمله في معاقبة مقترفي هذه الجريمة البشعة.

٤٨ - وقال إن وفد أوغندا يؤيد تأييدا كاملا البيانات التي أدلى بها ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الـ ٧٧ وكذلك ممثل بنغلاديش باسم أقل البلدان نموا وممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية باسم البلدان النامية غير الساحلية.

٤٩ - وأضاف بأن أوغندا تأمل بأن يسهم مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، والمشاورات التي جرت في جنيف بشأن التنمية في أفريقيا وكذا المؤتمرات المقبلة التي ستتناول تمويل التنمية والتنمية المستدامة في إيجاد حلول للمشاكل التي تقترن بالقضاء على الفقر وعبء الديون الخارجية وتقلص تدفقات رؤوس الأموال وحشد الموارد المالية وتحسين الوصول إلى الأسواق فضلا عن العولمة والتنمية.

٥٠ - ومضى يقول إن الاقتصاد العالمي تبدو عليه في الوقت الراهن بوادر الوهن كما لوحظ في عدد كبير من البلدان المصنعة تدن في النمو وزيادة في البطالة وتقلص في المصروفات الاستثمارية وفي الإنتاج الصناعي. وهذا التوجهات سيكون لها بدون شك أثر سلبي على البلدان النامية مما سيقلص من فرص تنميتها وإدماجها في الاقتصاد العالمي حيث أصبح من اللازم أن يبذل المجتمع الدولي جهودا متضافرة لإيجاد حلول لهذه المشاكل.

٥١ - وأعرب عن ارتياح وفد أوغندا لتقرير الأمين العام المعنون ''الدليل التفصيلي لتنفيذ الإعلان بشأن الألفية'' (A/56/326). وأضاف بأنه سيتعين كما ورد في التقرير اتخاذ قرارات صعبة وإدخال إصلاحات شجاعة ولا سيما في مجال السياسات والحكم السديد الشفاف والمسؤول وحشد موارد إضافية والتخفيف من عبء الديون وتوفير فرص الوصول إلى أسواق التصدير. وأضاف بأنه ينبغي في هذا الصدد إيلاء عناية على سبيل الأولوية للاهتمامات الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية.

٥٢ - ومضى يقول إن أوغندا ترحب بالالتزامات التي أخذها المجتمع الدولي على عاتقه خلال مؤتمر الأمم المتحدة

الثالث المعني بأقل البلدان نموا وتأمل أن يتجسد هذا الالتزام في تنفيذ برنامج العمل للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠. وأوضح بأنه وإن كانت أقل البلدان نموا هي المسؤولة الرئيسية عن تنميتها فإن جهودها لن تكتمل إلا بدعم ملموس وقيِّم من جانب المجتمع الدولي بروح من المسؤولية المشتركة والشراكة الفعلية تشمل المجتمع المدني والقطاع الخاص. وقال إنه من الأساسي تعزيز عملية متابعة وتنفيذ برنامج العمل، بشكل ملموس لضمان الوصول إلى نتائج أكثر إيجابية بحلول نهاية العقد.

٥٣ - وأضاف بأن الديون الخارجية تشكل إحدى العقبات الرئيسية أمام تنمية البلدان النامية والإسراع بالنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر. فالتخفيف من عبء الديون يجب أن يشكل أحد الأهداف ذات الأولوية للمجتمع الدولي وترى أوغندا بأنه من الضروري زيادة تعزيز الجهود المبذولة في هذا الشأن. فعدم قدرة بعض البلدان المثقلة بالديون على تحقيق نمو وتنمية مستدامين يشكل إحدى الأسباب العميقة لمشكلة المديونية ولذلك فمن المفيد تناول هذه المسألة في سياق للتنمية أوسع نطاقا.

٥٤ - وقال إنه بالرغم من النتائج الإيجابية جدا التي حققتها مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بالنسبة للبلدان التي تستوفي الشروط اللازمة لتخفيف ديونها، فإن المشاكل لا تزال قائمة وسيكون من المفيد حلها من أجل تحقيق أقصى الفوائد من تلك المبادرات. كما ينبغي إيجاد تمويلات من أجل تنفيذ المبادرة الجديدة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون تنفيذا كاملا. فالتخفيف من الديون يشكل وسيلة لتوفير موارد لأغراض الاستثمار والقضاء على الفقر ولكن ينبغي أن يقترن هذا التدبير، لكي يحسن فعليا الحالة الاقتصادية والاجتماعية لأكثر البلدان فقرا، بسياسات عقلانية في مجال الاقتصاد والميزانية على الصعيد الوطني بدعم من المجتمع المدني في البلدان المعنية. بيد أن الإزالة الكاملة لديون جميع أقل البلدان نموا يظل أفضل الحلول على المدى الطويل.

٥٥ - ومضى يقول إن المبادرة الأفريقية الجديدة التي اعتمدتها منظمة الوحدة الأفريقية ينبغي أن تشكل منهاجا أكثر واقعية لإعداد إطار إنمائي أكثر متانة لأغراض التعاون بين أفريقيا وبقية دول العالم. فالبلدان الأفريقية إذا ما تحكمت بالكامل في مصيرها سوف تتمكن من إقامة شراكة حقيقية ودائمة مع بقية بلدان العالم.

٥٦ - وأفاد بأن أوغندا ترى أن التجارة تشكل أداة عملية لحشد الموارد اللازمة لنمو التنمية. ويجب أن تتمحور المناقشات بشأن المبادلات التجارية، إلى حد كبير، حول التنمية وأن يتم توخي التكامل في رسم السياسات التجارية على جميع المستويات وتنسيقها مع التدابير الأخرى في ميادين المالية والاستثمار والتعاون لأغراض التنمية. كما أنه من اللازم توسيع نطاق الوصول إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات المتأتية من البلدان النامية وإعطاء الاهتمام على سبيل الأولوية للمشاكل التي تشغل هذه البلدان، وذلك خلال المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي سينعقد في الدوحة.

٥٧ - واسترسل يقول إن مؤتمر قمة بلدان الجنوب الذي انعقد في هافانا في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، إذ أكد أهمية ضمان الوصول إلى التكنولوجيا بشروط تفضيلية، دعا البلدان النامية إلى استغلال مواردها الخاصة بشكل جماعي سواء العلمية منها أو التكنولوجية أو البشرية. وبالنظر إلى الدور المتزايد الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فإن ضرورة سد الفجوة الرقمية في جميع مناحي الأنشطة البشرية أعتبرت حاسمة بالنسبة للبلدان النامية.

٥٨ - وقال إن أوغندا تأمل في أن يضطلع المؤتمر الدولي لتمويل التنمية بدور حاسم في مجال الحد من الفقر وزيادة فرص الوصول إلى الموارد المالية ولا سيما في أفريقيا. وأضاف أن التقييم المتشائم للتوقعات الاقتصادية خلال العقد من جانب وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية

والاجتماعية ينبغي أن يحض جميع الدول على إعادة النظر فيما تتبعه من نهوج إزاء التعاون الدولي لأغراض التنمية.

٥٩ - **السيد كوليك** (أوكرانيا): قال إن التحديات الكونية التي يواجهها المجتمع الدولي على مشارف القرن الجديد تتمثل في تمكين الجميع من الاستفادة من مزايا العولمة. وقد لوحظ خلال السنوات الأخيرة بأن العمليات المرتبطة بالعولمة تفضي إلى انعكاسات واسعة النطاق على الوضع الاقتصادي والاجتماعي ولا سيما في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ونتيجة لذلك فإن ضرورة إيجاد حلول للمشاكل التي تطرحها العولمة تشكل مهمة صعبة سواء بالنسبة للحكومات أو المنظمات الدولية. وأضاف بأن من المسائل التي لم تحل بعد كيفية التوفيق على نحو أفضل بين آراء واحتياجات جميع الدول بما يسمح بوضع نظام مالي دولي جديد يلبي أولويات النمو والتنمية ويتيح النهوض بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية. وقال إن لمنظمة الأمم المتحدة دورا أساسيا تلعبه في هذا الصدد من خلال تنظيم وتشجيع الحوار بشأن التوجهات الكبرى والسعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء بين جميع الجهات الفاعلة المعنية. وفي هذا السياق فإن وفد أوكرانيا يأمل أن يسهم المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في حشد الموارد الداخلية والخارجية الضرورية. ومن ثم فمن المهم الحرص على أن تشرك جميع الأطراف المعنية في إعداد هذا المؤتمر. كما ينبغي أن تراعي الوثائق الختامية التي سيعتمدها المؤتمر مختلف النهوج المقترحة إزاء تمويل التنمية بما في ذلك النهوج التي تلائم الوضع الخاص للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وأن تتضمن خطة واقعية لحشد الموارد المالية اللازمة.

٦٠ - وأردف يقول إن مكافحة الفقر من المشاكل العويصة الأخرى التي يتعين على المجتمع الدولي أن يواجهها في الوقت الراهن. فهو متفش في جميع البلدان حتى المزدهرة منها ويقتضي حلا دوليا. وأضاف بأن تعزيز التعاون والحوار على الصعيد الدولي أمر لازم إذا ما أردنا أن نستفيد بشكل كامل من الإمكانات التي تتيحها قوى السوق والتكنولوجيات الجديدة لسد الهوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء. وفي هذا الصدد يتعين على الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها أن تبذل كل ما في وسعها لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في الإعلان بشأن الألفية ولا سيما في الميدان الاقتصادي.

٦١ - وقال إن البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية قومت اقتصادها بشكل ملحوظ خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. فبعد الإصلاحات الجيدة استطاع معظمها أن ينشئ المؤسسات الأساسية لاقتصاد السوق وأن يحرر الأسواق الداخلية والتجارة الخارجية. لكن عددا كبيرا من هذه الدول لا يزال يواجه صعوبات في إعادة هيكلة اقتصادها وتقويم الاختلالات في الاقتصاد الكلي. وهذه الصعوبات ستزداد حدة بسبب بطء وتيرة النمو الاقتصادي العالمي. وما سجل من تحسن على صعيد الطلب على الاستهلاك الداخلي لن يكون كافيا لتعويض تقلص الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتدفقات التجارية. وأضاف أنه فيما يخص أوكرانيا فإن الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ شكلت منعطفا في دينامية نموها الاقتصادي. فبعد فترة طويلة من الأزمات سجل البلد تحسنا ملموسا في بارامترات الاقتصاد الكلي. وخلال السنة القادمة تتوقع الحكومة الأوكرانية تعزيز البعد الاجتماعي لميزانية الدولة. وتكمن المهمة الرئيسية للحكومة اليوم في الحرص على أن يكون النمو الاقتصادي مستداما وأن يتمكن كل المواطنين من جني ثمراته. وقال إن الحكومة تولي أهمية كبيرة لانضمام أوكرانيا إلى منظمة التجارة العالمية. أما المجتمع الدولي فيتعين عليه من جانبه أن يواصل دعم البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية فيما تبذله من جهود لتعزيز نموها الاقتصادي والقضاء على الفقر وحل مشاكلها البيئية ولا سيما من خلال تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وزيادة الشفافية

وإمكانية التوقع في العلاقات التجارية والحد من المخاطر الحمائية وتوفير فرص الاندماج في السياق الاقتصادي الدولي. وقال إنه لا يمكن التأكيد بما يكفي على ما يكتسيه عدم التمييز في شروط الوصول إلى الأسواق من أهمية حيوية.

٦٢ - وأضاف بأن تقدما قد أحرز منذ التقييم الثلاثي الأخير لآلية الأنشطة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة بالرغم من أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وينبغي للمجتمع الدولي بصفة خاصة أن يحرص على ضمان فعالية الأنشطة التنفيذية والحفاظ على الهيكل المؤسسي الدينامي الذي يميزها وأن يحسن التعاون مع جميع الجهات الفاعلة في عملية التنمية على الصعيد الوطني. وفي هذا السياق تؤكد أوكرانيا على ضرورة الحرص على أن تكون المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة قادرة على الاستجابة بالشكل المناسب وبالمرونة اللازمة لاحتياجات البلدان المستفيدة، ومنها الاحتياجات الخاصة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ففي هذه البلدان ينبغي أن تركز الأنشطة التنفيذية على النهوض بالاصلاحات القائمة على آلية السوق بما في ذلك عن طريق تشجيع روح المبادرة وتوفير المساعدة التقنية والمشورة في مجال تعزيز الهياكل المؤسسية والقدرات الوطنية في ميدان التجارة وإبراز جدوى إصلاحات الاقتصاد الكلي والتعجيل بإدماج الدول التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي.

٦٣ - واسترسل يقول إنه بالرغم من مرور خمس عشرة سنة على حادث المحطة النووية في تشيرنوبل فإن المشاكل التي تطرحها إدارة عواقب ذلك الحدث لا تزال حادة ولا تزال تعوق بشكل خطير تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أوكرانيا. وحيث إن تلك النتائج لن تزول إلا بعد وقت طويل فينبغي لمنظمة الأمم المتحدة أن تواصل تنسيق الأنشطة الدولية التي ترمي إلى الحد من تلك النتائج وتحليلها.

٦٤ - وقال إن المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة يجب أن يشكل فرصة لإعادة تأكيد التزام البلدان المشاركة بتحقيق نمو مستدام قائم على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. وأوكرانيا مستعدة للمشاركة بنشاط في العملية التحضيرية اعترافا منها بضرورة اتخاذ قرارات عقلانية تتمحور حول التنفيذ الفعال لجدول أعمال القرن ٢١ وتحسين الإدارة على الصعيد العالمي في مجال البيئة. وإن اعتماد المبادئ الأساسية لاتفاق بون لا يمكن إلا أن يشجع الحكومات على إنجاح المفاوضات الطويلة المتصلة بتنفيذ بروتوكول كيوتو. وأضاف بأن المؤتمر السابع للأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ يمكن أن تفضي إلى حل توفيقي بشأن المسائل التي لا تزال عالقة.

٦٥ - **السيد أندينو سلازار** (السلفادور) أعلن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد إيران باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وقال إن أعمال اللجنة الثانية تفتتح في فترة عصيبة تقتضي إجراءات من المجتمع الدولي. وهكذا وفي إطار قمة الألفية باشرت اللجنة تحضيرات لموعدين مهمين هما المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة اللذين سيمثلان مناسبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي سبق النص عليها في إعلان الألفية.

٦٦ - وأردف يقول إن السلفادور، وهو يضع هذه الأهداف نصب عينيه، شارك في القمة الرئاسية الخامسة عشرة لمجموعة ريو التي اعترفت بأن المنطقة بذلت جهودا مكثفة لإعادة هيكلة سياساتها الاقتصادية مع تضحيات جسيمة قدمها سكانها، بالرغم من أن النمو الاقتصادي قد تقلص بسبب تأثير بطء وتيرة الاقتصاد العالمي. ولمواجهة هذا الظرف اعتمد الرؤوساء قرارا بدعم المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، يؤكد مجددا الدور المركزي الذي ينبغي أن تضطلع به منظمة الأمم المتحدة في إنشاء هيكل اقتصادي عالمي من

شأنه أن يلبي أولويات التنمية ويكفل استفادة جميع الدول، على قدم المساواة، من مزايا العولمة.

٦٧ - وقال إنه خلال مؤتمر قمة رؤوساء دول وحكومات مجموعة الثمانية الذي عقد في جنوة في شهر حزيران/يونيه، استطاع السلفادور أن يعبر عن مخاوفه إزاء المشاكل الخطيرة التي تواجهها البلدان النامية في تحقيق النمو في هذا العالم المترابط أكثر فأكثر. وأضاف بأن تجربة السلفادور لا تختلف في هذا الصدد عن تجارب البلدان الأخرى في شيء. فحرصا منه على الاندماج في الاقتصاد العالمي اتخذ تدابير لرفع القيود على تداول الدولار وفتح الأسواق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والتكامل الإقليمي فضلا عن التصديق على معاهدات التبادل الحر. ويؤكد التقرير العالمي للتنمية البشرية لعام ٢٠٠١ الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها السلفادور منذ عام ١٩٨٩ سنحت في جملة أمور بتطويق التضخم وتبسيط السياسة الجبائية وتحويل بعض الأنشطة الاقتصادية إلى القطاع الخاص ورفع الضوابط عن الأسعار وأسعار الفائدة وإزالة عدد كبير من التدابير الحمائية. وبالموازاة مع ذلك قام السلفادور بإصلاحات اجتماعية وديمقراطية أتاحت ترسيخ السلام وأحدثت تحولات في البلد في خلال ١٠ سنوات. ووفقا للتقرير فإن مؤشر التنمية البشرية في السلفادور ارتفع بأكثر من ١٠ نقاط حيث بلغ متوسط النمو السنوي ٤,٥ في المائة في حين بلغ معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٢,٤ في المائة. كما انخفض التضخم من ٢٤,٥ في المائة خلال الثمانينات إلى ٢,٥ في المائة خلال السنوات الثلاث الماضية وارتفعت الصادرات ثلاثة أضعاف في حين انخفض الفقر بـ ١٨,٢ نقطة مئوية، من ٦٥,٧ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٤٧,٥ في المائة في عام ١٩٩٩، وأضاف أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. فالفقر لا زال موجودا يزيد من حدته بصفة خاصة آثار الزلازل التي أدت إلى خراب كبير في الهياكل الأساسية للتعليم والصحة والسكن وكذلك في القطاع الإنتاجي.

٦٨ - وأضاف قائلا إن السلفادرو، شأنه شأن البلدان النامية الأخرى، يجب أن يبذل جهودا كبيرة لزيادة نموه وتهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار لأنه هو الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية في إيجاد حلول للتحديات الهائلة التي تطرحها التنمية، مضيفا أنه لن نؤكد أبدا بما فيه الكفاية على الدور الذي يؤديه التعاون الدولي. وقال إن أي جهود وطنية لن تؤتي أُكلها إذا لم نأخذ في الاعتبار الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية. وفي هذا الصدد سيتيح المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي سينعقد في مونتيري تحديد ما ينبغي اتخاذه من خطوات لإقامة تحالف دولي جديد من شأنه أن يسهم في حشد الموارد لصالح التنمية في أحسن الظروف. وأفاد بإن السلفادور يأمل في أن يتيح هذا المؤتمر كذلك تعزيز الهيكل المالي الدولي حتى لا تكون للبلدان النامية واجبات فقط ولكن أيضا حقوق في نظام دولي يتسم بالعولمة والاعتماد المبتادل. وفي هذا الصدد، يحبذ السلفادور الشروع في جولة جديدة من المفاوضات التجارية تراعي مصالح جميع الجهات الفاعلة، آملا أن يتم التوصل إلى التراضي اللازم لإنجاح المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي سينعقد في الدوحة (قطر) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

٦٩ - ومضى يقول إن السلفادور يود كذلك أن يعرب عن تأييده للأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وقد ساهم في هذه الأعمال باستضافة اجتماع دون إقليمي لأمريكا الوسطى أبدى بلدان المنطقة خلاله قلقهم إزاء الصعوبات التي تحول دون تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بعد تسع سنوات من اعتماد إعلان ريو، والتي تعزى جزئيا إلى انعدام الموارد المالية وعدم نقل التكنولوجيا بشروط تفضيلية. وأضاف بأن السلفادور يأمل ألا يؤدي تقييم نتائج مؤتمر ريو بعد ١٠ سنوات من انعقاده إلى إعادة

التفاوض بشأن اتفاقات ريو وأنما إلى معاينة الصعوبات التي تعترض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وفقا لمبدأ المسؤولية المشتركة وإن كانت متباينة.

٧٠ - **السيد فنسيل** (سلوفاكيا): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل بلجيكا باسم الاتحاد الأوروبي وأنه يود إضافة بعض الملاحظات.

٧١ - وأردف يقول إن استئصال الفقر والحد من قابلية التأثر من المشاكل التي تشمل معظم جوانب التنمية. فالفقراء يتأثرون بصفة خاصة بتدهور البيئة والكوارث الطبيعية والأمراض. وينتشر الفقر أيضا في البلدان الغنية ويؤدي إلى التطرف والإرهاب. وبناء على ذلك، من واجب المجتمع الدولي أن يتصدى لخطرين يحدقان بالتنمية والأمن الجماعي في عصرنا وهما الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويتعين على الحكومات نفسها أن تؤدي دور المحرك في تنفيذ سياسة تتناول العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على التنمية. ويكتسي الحكم السديد أهمية حاسمة في اتخاذ إجراءات فعالة تتمحور حول أسباب الفقر. وأضاف أنه من الضروري احترام حقوق الإنسان وإعداد إطار تشريعي ملائم ورسم سياسات عقلانية في مجال الاقتصاد الكلي، ومكافحة الفساد وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية، على الصعيد الوطني وعلى أساس التعاون الدولي في الوقت ذاته.

٧٢ - ومضى يقول إنه يتعين على المجتمع الدولي، بالموازاة مع ذلك، أن يبذل جهودا دؤوبة لتهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية. وينبغي إصلاح النظام التجاري المتعدد الأطراف لجعله أكثر انفتاحا وعدالة وغير تمييزي. وأفاد بأن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يضطلع بدور فريد في هذا المجال ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة. وقال إن سلوفاكيا من الأعضاء المؤسسين لمنظمة التجارة العالمية وتراعي بدقة، في سياستها التجارية، قواعد المنظمة ومبادئها. وسلوفاكيا متأكدة من أن الجولة المقبلة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ستجري حسب جدول أعمال يراعي بوضوح مصالح أفقر البلدان.

٧٣ - وأفاد بأن التعاون الاقتصادي الإقليمي يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لسلوفاكيا. وقال إن سلوفاكيا تدعم بنشاط العمل الذي تقوم به الهيئات الإقليمية التي تعمل ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وكذا الكيانات الخارجية مثل مبادرة وسط أوروبا.

٧٤ - واسترسل يقول إنه من مصلحة الجميع ترسيخ استقرار النظام المالي الدولي على المدى البعيد وتعزيز القدرات المؤسسية لجميع البلدان في المجال المالي. ذلك أن تقوية وحماية النظم المصرفية الوطنية يمكن أن يؤدي دورا حاسما في حشد الموارد الداخلية لأغراض الاستثمار وتنفيذ مشاريع إنمائية. وأعرب عن أمل سلوفاكيا في أن تسهم الأعمال التحضيرية لمؤتمر تمويل التنمية في بلوغ الأهداف وتنفيذ الاستراتيجيات التي اتفق عليها خلال قمة الألفية لأغراض التنمية المستدامة على الصعيد الدولي. وأشار إلى أن بعض البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية مزمنة ترتبط أساسا بالتخلف. وسوف يشكل المؤتمر المذكور فرصة ممتازة لتحديد العوامل الحاسمة لتحقيق التنمية المستدامة ومكافحة الفقر. وينبغي العمل من أجل زيادة فعالية المساعدة. وأضاف أنه يستحسن، بالنظر إلى تباين مستويات التنمية وتنوع المشاكل المقترنة بالتنمية، تكييف المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف المديونية بما يتناسب مع الاحتياجات والحالات الخاصة لكل بلد.

٧٥ - وأردف يقول أن عمليات متابعة نتائج المؤتمرات العالمية تحتل مكانة بارزة ضمن الجهود الرامية إلى إضفاء مزيد من التأثير على العمل الذي تقوم به الجمعية العامة ومنظمة الأمم المتحدة بأجمعها. وبهذا الخصوص، تعرب

سلوفاكيا عن ارتياحها لاعتماد القرار الذي يُسند إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مهمة التقييم والتنسيق المنتظمين لتنفيذ برامج العمل الصادرة عن المؤتمرات الكبرى التي تعقدها الأمم المتحدة. وأفاد بأن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية هي عناصر فاعلة مهمة. ومن ثم فإن الحرص على إشراك المنظمات غير الحكومية بشكل كامل في أعمال الدورات الاستثنائية أمر أساسي.

٧٦ - وأفاد بأن سلوفاكيا ستشارك بنشاط في التحضير لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وهي تدرك بأن مفهوم التنمية المستدامة يكتسي أهمية متزايدة في إطار الأمم المتحدة وتتمسك بمبادئ إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١. وتأمل في تحسين تنسيق الأعمال التي تجري في إطار الاتفاقيات المتعلقة بالبيئة، بمشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٧٧ - **السيدة رغوز** (كرواتيا): أشارت إلى صورة الاقتصاد الدولي التي قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية فقالت إن الطبيعة الدينامية للاقتصاد الدولي لا تزال تنعكس بشكل واضح على ظروف عيش سكان العالم بأسره. وهذه الانعكاسات متجلية بالرغم من أنها جاءت خلافا لما كنا نتوقعه أو نتمناه. كما أن المظاهر الجديدة لقابلية التأثر، التي ولدتها العولمة تشكل حتما مصدر إنشغال للجميع. وقالت إن قمة الألفية والالتزامات المنصوص عليها في الإعلان الصادر عنهما أتاحا للمجتمع الدولي فرصة الخروج باستنتاجات ورسم الطريق للمستقبل. وأضافت بأنه يتعين الآن ترجمة هذه البرامج والاستراتيجيات إلى أعمال ملموسة. ومع ذلك يتعين إعادة تقييم الوسائل على ضوء الإشكاليات الراهنة والجديدة. وأعربت عن الخشية من أن تؤدي الأحداث المأساوية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر إلى شكل من أشكال عدم الاستقرار في الاقتصادي العالمي، يتسم بسياسات انعزالية مع ما قد ينتج عنها من عواقب كارثية بالنسبة للبلدان النامية. بيد أن هذه الأحداث لا يمكن أن توقف لوحدها مسلسل العولمة الجاري. وقالت إن قمة الألفية ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا بيَّنا بوضوح أن الفوارق تتنامي بين البلدان الغنية والفقيرة وأن الفقر المدقع يشكل أحد التحديات التي يتعين التعجيل بمواجهتها في القرن الحادي والعشرين.

٧٨ - ومضت تقول إن الحرص على وضع حد لتهميش البلدان النامية، ومساعدتها في تحقيق نمو اقتصادي متواصل وتنمية مستدامة وتيسير إدماجها في الاقتصاد العالمي دفع المجتمع الدولي إلى البحث عن ترتيبات متكاملة ومتوازنة على المستوى العالمي. وأضافت بأن منظمة الأمم المتحدة قادرة، بفضل طابعها العالمي، على أداء دور مركزي في قيادة عمل دولي يتلاءم مع هذا السياق الذي يشهد تطورا مستمرا، وذلك من خلال تحقيق التوافق اللازم للتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى دون إيلاء اعتبار للتراتبية. وأضافت أن الاقتراح القاضي بمراعاة البعد الإقليمي، على نحو أفضل، في الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح.

٧٩ - واسترسلت قائلة إن تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الإعلان بشأن الألفية سيعطي دفعا جديدا للتعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز. وعلاوة على ذلك، ستواصل كرواتيا دعمها للجهود التي يبذلها المجلس من أجل التعاون مع مؤسسات دولية أخرى مثل منظمة التجارة العالمية والانفتاح أكثر على المجتمع المدني والقطاع الخاص. كما ينبغي الاستفادة أقصى ما يمكن من المزايا الخاصة للجان الفنية التابعة للمجلس وكذا تلك التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وقالت إن كرواتيا تري، بهذا الخصوص، أن قرار إعادة تقييم جميع طرائق عمل المجلس خلال دورته الموضوعية المقبلة قرار صحيح.

٨٠ - وأردفت تقول إن العولمة شكلت لكرواتيا، شأنها في ذلك شأن بلدان عديدة أخرى، حافزا شجعها على تحديد الأولويات السياسية وعلى جعل انضمامها إلى مختلف المنظمات الدولية أو الإقليمية التي تعنى بالقضايا الاقتصادية أو التجارية أو السياسة أو القضايا المتصلة بالأمن هدفا أساسيا. ويمكن الإشارة، ضمن المبادرات المهمة التي اتخذت بهذا الخصوص، إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٠ ودخول اتفاق التثبيت والانتساب مع الاتحاد الأوروبي حيز النفاذ وكذا المفاوضات بشأن الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة لأوروبا الوسطى. وأضافت بأن كرواتيا ستكون قد حررت نسبة ٨٠ في المائة من تجارتها الدولية بحلول السنة المقبلة، بفضل تلك التدابير وغير ذلك من المبادرات.

٨١ - وأوضحت بأن التكامل التام في الاقتصاد العالمي يفترض في جملة أمور مواصلة الاستثمارات، سواء منها الاستثمار الأجنبي المباشر أو تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. وقالت إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ينبغي ألا تعتبر بديلا للمساعدة الإنمائية الرسمية. فهي تخضع لعوامل مختلفة وتستهدف أغراضا مختلفة. وبالموازاة مع ذلك، لا يزال النظام التجاري المتعدد الأطراف يتطور. وأفادت بأن كرواتيا تأمل إلا يكون تجديد الالتزام بوضع نظام تجاري شفاف وعادل ومنظم مجرد خطابة وأن تحظى الدينامية القائمة على العمل الملموس بدفع خلال انعقاد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية.

٨٢ - وقالت إن إعداد برنامج للعمل الجماعي بغرض حشد الموارد سيقتضي بذل جهود خاصة خلال المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. فالنجاح يستوجب إقامة شراكات حقيقية على أساس مبادئ الإنصاف والشفافية، بمشاركة جميع الأطراف المهتمة. كما ينبغي أن تحظى تعبئة النساء من أجل التنمية وتمكينهن من الموارد المالية بالاهتمام اللازم.

٨٣ - واسترسلت قائلة إن تكنولوجيا المعلومات والاتصال يمكن أن تشكل أداة فعالة في خدمة التنمية والخروج من وضعية التهميش دون أن يمس استخدامها بالمبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة وحماية البيئة.

٨٤ - وأخيرا قالت إن على المجتمع الدولي أن ينجز مهمة كبيرة في إطار الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي للتنمية المستدامة إلا وهي أن يؤكد مجددا، على أعلى المستويات السياسية، تمسكه بالتعاون بين بلدان الشمال والجنوب من أجل الإسراع بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٨٥ - **السيدة دوران** (جامايكا): تحدثت باسم دول الجماعة الكاريبية معربة عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وبيان ممثل ساموا باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة فقالت إنها تود أن تركز مشاركتها في المناقشة العامة على المشاكل الاقتصادية التي تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لمنطقة البحر الكاريبي.

٨٦ - وأضافت بأن دول الجماعة الكاريبية أعربت عن ارتياحها لإجراء الجمعية العامة حوارا رفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة. وأفادت بأن الموضوع الذي أختير ''مسايرة العولمة: تيسير إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي'' كان موضوعا مناسبا بالفعل إذ أتاح إبراز ضرورة حفز النمو في البلدان النامية لأن الازدهار والرفاه في بلدان الشمال والجنوب متداخلان تداخلا وثيقا.

٨٧ - وقالت إن مسار العولمة لم يكن عادلا ولا سيما في البلدان النامية، بالرغم مما يقوله أكثر المدافعين عنها حماسا. وبالرغم من أن بلدان الكاريبي تدرك جيدا الآفاق الهائلة المفتوحة أمامها، ولا سيما فيما يخص التعجيل بالمبادلات والتدفقات الاستثمارية، فإنها تعلم كذلك أن مساوئ العولمة

تعادل مزاياها. فبعض البلدان سجلت نموا وتوسعا، بينما لم تحققه بلدان أخرى. وقد تنامت الفوارق في الدخل داخل البلدان وفيما بينها. وزادت البطالة في بلدان عديدة كما اتسعت الهوة بسرعة خلال السنوات الأخيرة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وتواجه عدة بلدان نامية صعوبات لأنها تكرس الجزء الأكبر من إيراداتها لخدمة الديون على حساب قطاعات تكتسي أهمية حيوية بالنسبة للتنمية، مثل الصحة والتعليم والهياكل الأساسية. وأضافت بأن جعل عملية العولمة مفيدة للأغلبية يقتضي إقامة نظام جديد لإدارة الشأن الاقتصادي يكفل لجميع بلدان العالم حصة عادلة من ثمار العولمة.

٨٨ - ومضت تقول إن المجتمع الدولي وضع خلال جمعية الألفية أسس برنامج للتنمية ذي بعد إنساني من شأنه أن يحسن مستوى عيش أكبر عدد ممكن من الناس ولا سيما الفقراء. ومنذئذ جدد المشاركون في المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا التزامهم باستئصال الفقر المدفع وقد آن الأوان لترجمة هذا الالتزام إلى عمل ملموس.

٨٩ - وأضافت بأن دول الجماعة الكاريبية تعلق آمالا كبيرة على ما يمكن أن يسهم به المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي سينعقد قريبا في إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي: فهي تنتظر من هذا المؤتمر أن ينظر بشكل شامل في المشاكل الوطنية والدولية والمتعلقة بالنظم التي يطرحها تمويل التنمية، من منظور العولمة والترابط وأن يتناول مسألة حشد الموارد اللازمة لبلوغ الأهداف التي حددتها جمعية الألفية، بحلول عام ٢٠١٥. وتعتبر المواضيع الرئيسية التي اعتمدتها اللجنة التحضيرية للمؤتمر وكذا محتوى التوصيات التي ضمنها المنسق مشروعه الأولي خطوة في الاتجاه الصحيح.

٩٠ - وقالت إن رسم سياسات عامة لحشد الموارد موكول إلى الحكومات، ولكن من الأساسي إحداث شبكات للسلامة للتخفيف من آثار الإصلاحات الاقتصادية على البلدان المبعدة أكثر من غيرها من الاقتصاد العالمي، وفي هذا الصدد من الأساسي أيضا، كما ذكر الأمين العام في تقريره عن أنشطة المنظمة (A/56/1)، ''الحرص على المساواة بين الجنسين وتحرير المرأة لدى مكافحة الفقر'' وينبغي الإشادة بالصناديق والبرامج والهيئات التي تعمل على توفير مزيد من الوسائل الاقتصادية للمرأة والنهوض بحقوقها وقدرتها على التفاوض وزيادة الوسائل المتاحة للسلطات العامة لتوجيه المرحلة الانتقالية في الميدان الاقتصادي دون تهميش الفقيرات. وأضافت بأن المساعدة الإنمائية الرسمية استطاعت لحد الآن أن تسد النقص لكن المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي انخفضت في الفترة ما بين ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ بنسبة ٦ في المائة، والتوقعات غامضة ولا تضمن بقاء مصدر التمويل هذا على الأجل الطويل. ولهذا السبب فإن إقامة شراكات بين مؤسسات بريتون وودز والمصارف الإنمائية الإقليمية والمؤسسات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة من أجل زيادة فعالية الخدمات المقدمة إلى البلدان النامية أمر في غاية الأهمية.

٩١ - ومضت تقول إن موضوعين رئيسيين يستحقان دراسة متعمقة في إطار المناقشة بشأن التنمية وهما التجارة وتخفيف الديون. ففيما يخص التجارة أفادت أن البلدان ذات الثقل الاقتصادي المتواضع، مثل بلدان الكاريبي تعتمد على عدالة أسعار المبادلات ولذلك ينبغي أن تعالج المفاوضات المتعددة الأطراف المقبلة حالات اللامساواة والفوارق. وينبغي أن يكون هدف أي جولة من المفاوضات بشأن التنمية تجري داخل منظمة التجارة العالمية، هو إلغاء السياسات التي تعوق تصدير المنتجات الزراعية والمواد المصنعة التي تستخدم يدا عاملة كثيفة، المتأتية من البلدان النامية. وبالمثل، ينبغي منح معاملة خاصة ومتميزة لأكثر

البلدان عرضة للتأثير لضمان بقائها ضمن الهيكل الدولي للتجارة والمال. وينبغي أن تدرج هذه المبادرات في جدول أعمال المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي سينعقد في الدوحة (قطر).

٩٢ - واستمرت قائلة إن عبء الديون، من جهته، يحول دون البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والحد من الفقر وتحقيق أهدافها الإنمائية. ولذلك يجب التعجيل بتنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون دون عرقلة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية ومساعدة البلدان على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الموجودة. ويتعين على مؤسسات الإقراض الثنائية والمتعددة الأطراف أن تسرع بالمشاركة في هذه الجهود التي يجب أن تستفيد منها البلدان الأكثر فقرا على سبيل الأولوية دون إهمال البلدان ذات الدخل المتوسط.

٩٣ - وأضافت بأن هذا الزخم الجديد من أجل استئصال الفقر وتحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن يشكل معركة تخوضها معا الحكومات والعناصر الفاعلة المحلية والقطاع الخاص وممثلو المجتمعات المحلية مع ما يلزم من دعم من منظومة الأمم المتحدة.

٩٤ - **السيد لي** (جمهورية كوريا): أعرب عن ارتياحه لاستئناف أعمال الجمعية العامة التي توقفت بسبب الهجمات الإرهابية الوحشية التي استهدفت البلد المضيف يوم ١١ أيلول/سبتمبر معلنا أن بلده أبدى التزامه القوي بضم جهوده إلى جهود المجتمع الدولي من أجل مكافحة الإرهاب في جميع أرجاء العالم.

٩٥ - وتطرق أولا إلى موضوع دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم فقال إن البلدان المتقدمة النمو قللت من وارداتها، بفعل التراجع الاقتصادي الحالي الذي يعود في جزء كبير منه إلى الحجم المفرط للاستثمارات ومخزونات قطاعات الصناعات التحويلية، مما حد من إمكانات التصدير بالنسبة للبلدان النامية. وبما أن العولمة ترسخ الترابط بين الاقتصادات، فإنها تحدث آثارا كبيرة على التنمية ولا سيما في البلدان الأكثر عرضة للتأثير.

٩٦ - وأضاف قائلا إن العولمة تنطوي على مزايا كثيرة ولكن لها أيضا آثار سلبية مثل تهميش البلدان النامية ونقل الأمراض عبر الحدود وغسل الأموال والجريمة المنظمة عبر الوطنية. كما بينت الأزمة المالية التي شهدتها آسيا العدوى المحدقة بالاقتصادات الناشئة، فضلا عما تسببه الأنشطة غير المشروعة المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال من قلق.

٩٧ - وقال إن للحكومات دورا رئيسيا تؤديه، في التصدي لهذه الطائفة من المشاكل، من خلال توفير إطار ملائم لدرء أو إلغاء الآثار غير المرغوب فيها للعولمة التي تتمثل عناصرها الرئيسية في سيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان وآليات السوق. وأضاف أنه من المشجع بهذا الخصوص أن عددا كبيرا من البلدان النامية اتخذت تدابير استباقية لتحسين إدارة الشأن العام. ويتعين على الهيئات الدولية، بما فيها الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، أن تنسق أعمالها بقدر أكبر من الفعالية مع أعمال الجهات المعنية الأخرى. وبالنظر إلى تزايد الترابط بفعل العولمة، ينبغي إيجاد حلول عالمية وتشاركية وتعزيز الشراكات بين الجهات الفاعلة الرئيسية والمانحين والمستفيدين والقطاعين العام والخاص وفقا ''للعهد العالمي'' الذي بادر الأمين العام إلى وضعه.

٩٨ - وأردف يقول إن جمهورية كوريا تعلق أهمية كبيرة على نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي سينعقد في مونتيري في عام ٢٠٠٢. وبالنظر إلى ضخامة الموارد التي يتعين حشدها من أجل النمو الاقتصادي والتنمية يتعين أن تتخذ التحضيرات للمؤتمر منحى عمليا وتتفادى الكلمات الرنانة والوعود الجوفاء.

٩٩ - ومضى يقول إن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وفر أرضية مشتركة للعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية. وبناء على ذلك ومن المؤمل أن يوفر مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي سينعقد في جوهانسبرغ الإطار اللازم لبحث التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر ريو ولتحديد استراتيجية للمستقبل. وأفاد بأن جمهورية كوريا تعتزم تقديم مساهمة في الصندوق الاستئماني لتمكين بعض البلدان النامية من المشاركة.

١٠٠ -وأوضح أن المجتمعات الجديدة القائمة على المعرفة والتي ولدتها تكنولوجيا المعلومات والاتصال، تفتح آفاقا فسيحة وتطرح تحديات كثيرة. لكن الثورة المعلوماتية ذات حدين، لا سيما إذا أعتبرنا الفجوة الرقمية التي تقوض إمكانيات النمو في البلدان النامية. وقال إن تقويم هذا الوضع يقتضي اعتماد سياسات شجاعة لتثمين الموارد البشرية وتعزيز القدرات المؤسسية، ومن هنا تتأتى أهمية إنشاء الفريق العامل المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصال والقرار الذي اتخذه الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية بعقد مؤتمر قمة عالمي حول مجتمع المعلومات.

١٠١ -وقال إن جمهورية كوريا مصممة، بالرغم من الصعوبات الاقتصادية التي واجهتها مؤخرا، على المشاركة في جهود التعاون من أجل التنمية: وهي عازمة على تعزيز تعاونها مع البلدان النامية من خلال الزيادة التدريجية في المساعدة الإنمائية الرسمية التي تخصصها لتلك البلدان. أما بخصوص الأسواق، فقد أشار إلى أن جمهورية كوريا قررت إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على ٨٠ منتوجا أساسيا تُصدرها أساسا أقل البلدان نموا. كما ساهمت في عدد كبير من الترتيبات التي وضعتها مؤسسات بريتون وودز مثل الصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

١٠٢ -**السيدة ليونسي** (سانت لوسيا): قدمت تعازيها لجميع الأسر التي تضررت من مأساة ١١ أيلول/سبتمبر وقالت إنها تؤيد البيانات المدلى بها باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، والدول الجزرية الصغيرة النامية والجماعة الكاريبية.

١٠٣ -وذكرت بأنه سبق لها أن أكدت، خلال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، بأن مما يشكل أكبر تهديد للسلام والديمقراطية في العالم هو عدم التوازن واللامساواة المتأصلين في الاقتصاد العالمي والمؤسسات التي تنظمه، وإنه ما لم يوضع حدا لهذا الوضع القابل للانفجار فإننا سنكون عرضة لتوترات جديدة.وأفادت أنها حذرت أيضا، خلال الدورة الرابعة والخمسين، من الانسياق وراء الكلمات الرنانة عن الشراكة في حين أن منطق العولمة الذي لا يرحم يقوم على الإبادة والتهميش والاستئصال، وأنه ينبغي للبلدان النامية أن تحشد قواها لكي لا تجرفها موجة التحرر التجاري العاتية وأن تعمل من أجل مزيد من العدالة والتضامن كيما تؤخذ احتياجات ومصالح الجميع في الاعتبار على مشارف القرن الجديد.

١٠٤ -وأضافت بأن تلك التصريحات لا تزال صالحة حيث أن العالم يشهد قبل الأوان تحقق التوقعات التي تضمنتها. وقالت إن سانت لوسيا كانت آنذاك تعاني من الانعكاسات السلبية للعولمة وتحرير التجارة، وكانت قد حذرت البلدان الأخرى من نفس المصير إذا لم تعجل بتقويم أوجه الخلل المتأصلة في الإيديولوجيات والنظريات الاقتصادية السائدة. وهكذا طُلب من البلدان النامية أن تحرر اقتصادها وتندمج. وقد صارت الآن مندمجة ومرتبطة باقتصاد معين إلى حد أصبح معه مصيرها متوقف كلية على هذا الاقتصاد دون أن تكون قادرة على التأثير في السياسات التي تحكمه. وأضافت أنه طلب أيضا من البلدان النامية تهيئة بيئة مؤاتية لتدفقات رؤوس الأموال في حين أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو تلك البلدان ما فتئت تتناقص وستنخفض كذلك بنسبة

٦ في المائة خلال سنة ٢٠٠١، لا سيما وأن البلدان المتقدمة النمو يسودها قدر أكبر من عدم اليقين وتعاني من ازدياد المخاطر وضعف عائدات الاستثمار. كما قدمت وعود بمساعدات ضخمة بينما انخفضت المساعدات الإنمائية الرسمية. ونُصحت البلدان النامية بالاعتماد على القطاع الخاص بعد رفع الضوابط عنه، عوض الاعتماد على السياسات والتدخلات العامة في الوقت الذي تنحو فيه الأنشطة الخيرية للشركات الخاصة نحو التقلص لأسباب واضحة.

١٠٥ -ومضت تقول إن أحد آخر التقارير الاقتصادية المنشورة في جنيف، تحت عنوان "Global Economic Trends and Prospects" (اتجاهات وآفاق الاقتصاد العالمي) - (UN TAD/GDS/Misc.21) يبين بجلاء أن كل ما قيل للبلدان النامية تفنده المعطيات الموضوعية. ويفيد بصفة خاصة أنه ما لم تبذل جهود متضافرة على الصعيد العالمي، فإن بطء وتيرة الاقتصاد في الولايات المتحدة سيؤدي إلى ركود دوري متزامن في العالم؛ وأن الحالة الاقتصادية العالمية كانت متدهورة قبل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر وأن النمو سيتراجع في معظم أرجاء العالم، لأول مرة منذ نهاية السبعينات، لأن الدول الصناعية الكبرى تصدر ركودها عن طريق التجارة والمالية. وأضافت أن التقرير يفيد كذلك أن العالم النامي سيسجل، حسب التقديرات، تراجعا في نمو حجم صادراته في عام ٢٠٠١ وأن التوقعات كانت تشير إلى تراجع النمو حتى قبل الهجمة الإرهابية. وكان من المنتظر أن يبلغ معدل نمو التجارة العالمية ٤ في المائة مقابل ١٢ في المائة في عامي ٢٠٠٠، في حين أن حجم الواردات والصادرات في العالم لن يستطيع الصمود أمام انخفاض أسعار السلع الأساسية والمواد المصنعة. ويخلص التقرير إلى أن مستقبل الاقتصاد العالمي لا ينبغي أن يتوقف على رد فعل الولايات المتحدة على الأحداث الأخيرة، وأن شعار صناع القرار في العالم لا ينبغي أن يظل هو "الاهتمام بالشؤون اليومية"، وأنه على العالم أن يدرك أن رفع الضوابط عن الأسواق المالية قد يتعارض مع المصالح الجماعية من خلال تسخير الموارد لخدمة الرعب، وأن الهدف المشترك للبلدان المتقدمة النمو والنامية يجب أن يتمثل في إيجاد وسائل بناءة لإدارة الأسواق المالية بقدر أكبر من العقلانية لما فيه مصلحة الجميع.

١٠٦ -وأردفت قائلة إن حكومة سانت لوسيا أدانت التغيير الذي كانت البلدان المتقدمة النمو، في عام ٢٠٠٠، تحدثه على توجه منظمة الأمم المتحدة خدمة لحفظ السلام والمعونة الإنسانية. وكانت قد أعلنت بوضوح أنه يتعين على المنظمة أن تركز جهودها على التنمية التي تعد عاملا أساسيا في استئصال الفقر ومنع نشوب الحروب. وقد آن الأوان لمحاسبة النفس والتساؤل عما إذا لم يكن السلوك المنتهج لحد الآن هو سبب هول الفقر الذي تعاني منه معظم شعوب العالم النامي. وأضافت أنه ليس بوسعنا مواصلة تشجيع عدم اليقين والانحطاط الاقتصادي من خلال التركيز على الإدارة الاستباقية للنزاعات عوض التركيز على التنمية، كما يدل على ذلك توزيع مخصصات ميزانية المنظمة. ويتعين على منظمة الأمم المتحدة أن تضطلع بمهمتها في خدمة التنمية إن هي أرادت الحفاظ على فائدتها وصلاحيتها لجميع الشعوب المهددة بالفوضى الاقتصادية. وقالت إنه لا يمكننا أن نكتفي بتصريف الشؤون اليومية، كما ورد في التقرير، ونترك موجة جديدة من التخلف تجتاحنا دون أن ننشغل بتنفيذ نتائج جولة أوروغواي بشكل متوازن ومتناغم. ويجب وصف علاج خاص ومتميز للبلدان النامية وتقديم المساعدة التقنية لها وإعادة خدمات تعادل خدمات الشركات عبر الوطنية إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة وتطبيع العلاقات بين منظمة التجارة العالمية ومنظومة الأمم المتحدة.

١٠٧ -ومضت تقول إنه ما لم تؤخذ هذه الجوانب الأساسية في الاعتبار سندم النظام الساري غير العادل الذي

سيكون من نتائجه تفاقم الفقر والعنف والموت. وأكدت استعدادها للعمل مع الوفود الأخرى من أجل مواجهة المخاطر التي ذكرتها في مقدمة مداخلتها، خدمة للأهداف المنصوص عليها في الميثاق ألا وهي تحسين ظروف العيش في جميع البلدان، المتقدمة النمو والنامية على السواء.

١٠٨ - **السيد لينغ** (بيلاروس): أشار إلى خاصية أعمال اللجنة الثانية خلال الدورة الراهنة وهي أنها تجري في سياق التحضير لمجموعة من التظاهرات الدولية المهمة تتصل بالتنمية. فهناك في المقام الأول المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وقال إن التكامل والترابط بين جداول أعمال تلك المؤتمرات أمر لا جدال فيه. ومن المؤمل أن تسهم في إقامة أساس ملموس لتحقيق الأهداف المتفق عليها في مجال التنمية، بصيغتها الواردة في الوثائق التي اعتمدتها المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة والمؤكدة في الإعلان بشأن الألفية. وأوضح أن تحقيق هذه الأهداف مستحيل دون توافر مورد مالي مستقر وكاف وقابل للتوقع. وأفاد أن للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية دورا خاصا ومحددا في هذا الصدد. فلأول مرة تتاح لمنظمة الأمم المتحدة، التي تتولى تنسيق علاقات الشراكة القائمة بين الحكومات ومؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص والمجتمع المدني، فرصة حقيقية للإسهام في التوصل إلى توافق بشأن المسائل المبدئية المتصلة بحشد الموارد المالية لأغراض التنمية. وأبدى ارتياح بيلاروس للبحث الجاري، في إطار التحضيرات للمؤتمر، لمجموعة من المقترحات والتوصيات العملية البالغة الأهمية لإيجاد مصادر جديدة للتمويل، مشيرا إلى استعداد بيلاروس للمشاركة في الأعمال ذات الصلة.

١٠٩ - ومضى يقول إن البحث عن وسائل تمويل جديدة لتحقيق الأهداف الإنمائية لا يجب أن يلهينا عن الآليات والاتفاقات القائمة والتي لم تستغل كلية بعد. وفي هذا الإطار، أضاف بأن السياسة المتصلة بالتجارة الخارجية تؤدي دورا رئيسيا. وأفاد بأن بيلاروس تؤيد دون تحفظ إحدى التوصيات التي قدمها الأمين العام للجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، حيث أكد بأن فتح الأسواق أمام البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لتسويق منتجاتها التصديرية يمكن أن يسفر عن نتائج أفضل من تلك المتأتية من المساعدة المالية المباشرة، شريطة العمل بالموازاة مع ذلك على تطوير القدرات الإنتاجية لتلك البلدان. وقال إن هذه التوصية تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لبلد مثل بيلاروس ذي اقتصاد منفتح جدا يقوم إلى حد كبير على الصادرات. وأعرب عن أمل بيلاروس الصادق بأن يتمخض المؤتمر الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية عن حلول تكفل التطبيق التام لقرارات جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ويضع أسس جولات أخرى من المفاوضات تتمحور حول التنمية.

١١٠ - وأردف قائلا إن الجمع بين النتائج الإيجابية للاجتماعات أعلاه التي نظمتها منظمة التجارة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة قد يوفر قاعدة متينة للتحضير لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي سينعقد في جوهانسبرغ في ٢٠٠٢. وأشار إلى أن المجتمع الدولي أنشأ عددا كافيا من الآليات والصكوك في مجال التنمية المستدامة، لم تتسم في عدد كبير من الأحيان بالكفاءة، لا سيما بسبب عدم توافر الموارد الكافية لتمويل الأنشطة ذات الصلة. وبناء على ذلك، فإن إدراج المسائل المتصلة بالتمويل ضمن الأولويات، إلى جانب الإشكاليات المتعلقة بنقل التكنولوجيا يكتسي أهمية قصوى بالنسبة لمواصلة الأعمال التحضيرية لمؤتمر قمة جوهانسبرغ.

١١١ - **السيد كياز** (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) بعد أن أبدى تأييده للملاحظات التي أدلى بها وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن الهجمات

الإرهابية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر، قال إن اليونسكو دأبت على متابعة مداولات اللجنة الثانية عن كثب لأنها تتناول عددا من المسائل المتعددة القطاعات التي تتصل اتصالا وثيقا باليونسكو، ولا سيما الاتصالات والعلوم فضلا عن جوانب عديدة للتنمية المستدامة مثل تثمين الموارد البشرية. ولهذا السبب فإن اليونسكو متحمسة كمؤسسة متخصصة للمشاركة مشاركة مكثفة في أعمال اللجنة. وقد أشار الأمين العام في تقريره عن أنشطة المنظمة (A/56/1) إلى أن اليونسكو عضو في المجموعة الإنمائية التابعة للأمم المتحدة وأنها مؤهلة، بصفتها تلك، للمساهمة في العمل من أجل التنمية على صعيد المنظومة، ليس فحسب فيما يتصل بالأنشطة التنفيذية وما يرتبط بها من التزامات، ولكن أيضا فيما يخص الجوانب الأقل وضوحا وإن كانت حيوية، للتنمية مثل الثقافة ضمن التنمية.

١١٢ - ومضى يقول أن اليونسكو تتطلع إلى المشاركة في المناقشات وإسداء نصائحها لأعضاء اللجنة خلال المشاورات غير الرسمية في المجالات التي تندرج ضمن اختصاص المنظمة. وأعرب عن أمله في أن تتابع اللجنة أعمالها الرامية إلى إدراج مساهمات المؤسسات المتخصصة في الأنشطة العامة لمنظومة الأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا، وهو مجال تضطلع فيه اليونسكو بمهمة خاصة، بالرغم من أن المناقشة بشأن هذه المسألة تنحو إلى التركيز على اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وأضاف بأن اليونسكو تولي اهتماما كبيرا للبرنامج العالمي للطاقة الشمسية. وهي ملتزمة بمواصلة الدعم لهذا البرنامج وتعول على اللجنة في تقديم دعم مماثل. وقال إن استراتيجية اليونسكو فيما يتعلق باستئصال الفقر ترتبط ارتباطا وثيقا بما تنفذه من برامج خدمة التعليم للجميع، داعيا اللجنة إلى أخذ هذه البرامج في اعتبارها.

١١٣ - وبخصوص أقل البلدان نموا، قال إنه يتعين على الجمعية العامة واللجنة الثانية بصفة خاصة أن تعملا من أجل تنفيذ خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، وهي مهمة صعبة للغاية. وترى اليونسكو من جانبها أن تطوير الموارد البشرية في أقل البلدان نموا، لا سيما بواسطة التعليم والتدريب، قد يفيد من هذا المنظور. وأضاف أنه يجب إحداث زيادات كبيرة في الاستثمار في تثمين الموارد البشرية.

١١٤ - واسترسل يقول إن المدير العام أعلن، حينما تناول الكلمة إبان الدورة الاستثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المكرسة للتنمية المستدامة في أفريقيا، بأن اتخاذ القرار، في عالمنا المعقد هذا، يجب أن يستند إلى أساس علمي متين. وأفاد بأن لدى اليونسكو خبرة وكفاءة خاصة بحكم أنها تجمع بين العلوم الطبيعية والعلوم البشرية تحت سقف واحد. ودعا، بناء على ذلك، أعضاء اللجنة إلى أن يتذكروا أن هذه المنظمة مستعدة لأداء دورها في الأعمال التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الدولي من أجل تحقيق تنمية بشرية متوازنة ومستدامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.